تطوّر النموذج العلمي اللساني: قراءة في الاتجاه البنيوي والتوليدي والوظيفي

د. معاذ بن سليمان الدخيل

أستاذ اللسانيات المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم.

البريد الإلكتروني: msdkhiel@qu.edu.sa

مستخلص. قامت الدراسة على إظهار التحولات الإستمولوجية الواقعة في علم اللسانيات ضمن حدود العلاقة الرابطة بين الظاهرة ونظرياتها المُفسّرة لها في حقل العلم بالنظر في التطورات التي مرّ بها النموذج العلمي اللساني في اتجاهات ثلاثة: البنيوية، والتوليديّة، والوظيفية. وقد أظهرت الدراسة التحولات التي شهدتها الدرس اللساني في كل مرحلة، وإبراز التصورات التي شكّلت منطلقاته، من حيث طبيعة موضوعه وفرضياته في معالجة معطياته. وبُنيت الدراسة أنّ اللسانيات البنيوية تحمل سمات مختلفة ولاسيما إذا نظرنا إليها في ضوء المدرستين؛ البنيوية الأوروبية، والبنيوية الأمريكية حتى نكاد نقول إنّ في البنيوية نماذج علمية متعدّدة، ولكنّ التحول في النموذج العلميّ البنيويّ نجمه في تعديله النظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة طبيعية إلى النظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية مختلفة عن غيرها من الظواهر البيولوجية. وأمّا اللسانيات التوليديّة فتعدّ ثورة معرفيّة في تصوّر المعرفة العلمية بالانقلاب على التصرّ الذي يعتقد أنّ العمل العلميّ نشاطٌ يقوم على جمع المعطيات وتصنيفها وربط قوانينها بالتجربة والممارسة بإعطاء هذه المعطيات منزلة ثانوية في النموذج العلميّ، فقد تخلّت التوليديّة عن مرجعية الواقع وملاحظة المعطيات لصالح (سليقة المتكلم أو المستمع المثالي أو الفطري) وفق منطلقاتها النظرية. وأمّا النموذج العلميّ الوظيفي فقد أصبح متأسساً على أنّ البنية تابعة للوظيفة، ليكون موضوع البحث اللساني مع الوظيفيين هو (القدرة التواصلية) في مقابل (القدرة اللغوية) عند التوليديين. فنلاحظ أنّ النموذج العلميّ اللساني مع الوظيفيين أدخل الجوانب التداولية داخل النموذج التفسيريّ للألسنة البشرية لتكون مدخلاً لتفسير بنية اللغة.

الكلمات المفتاح: لسانيات - نموذج علمي - بنيويّة - توليديّة - وظيفيّة.

المقدمة

بين الظاهرة ونظرياتها المُفسّرة لها في حقل العلم؛

فالعلم قائم على حوار دائم بين العقل الذي يلاحظ

الظاهرة ويعيد صياغتها في بنيات منطقية وبين

تقوم هذه الدراسة على إظهار التحولات الإستمولوجية

الواقعة في علم اللسانيات ضمن حدود العلاقة الرابطة

الظاهرة المتجسدة في العالم الخارجي بما يسمح للمعرفة العلمية أن تواصل تقدّمها في فهم الظواهر وتفسيرها. ولاشك أن هذه السبيل في الدراسة توضّح آليات تقدّم المعرفة العلمية وتُظهرُ مناط القبول لنظرية علمية ما في مرحلة معينة، وتسهم في فهم النقود الموجهة لها التي أثمرت ظهور نظرية علمية أخرى.⁽¹⁾ وكان علم اللسانيات -بصفته علماً يروم وصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها- واقعاً في هذا السياق، وعاش هذا العلم في الثقافة العربية علاقة جدلية في تلقيه، وفي علاقته مع الموروث اللغوي العربي في حقب تاريخية مختلفة، وبدأت في بعض المنعرجات التي حكمت هذه العلاقة أقوالاً تعيب على علم اللسانيات ما هو من طبيعة العلم ومسلّماته؛ فعدّ تطوّر علم اللسانيات باتجاهاته المتلاحقة نقيصة في نظر بعض الباحثين تدعو إلى نبذه والتخلّي عنه. وكان هذا التطوّر الحادث في علم اللسانيات مؤثراً في البحث العربي المعاصر من جهتين؛ إحداهما أن الموقف من قضايا الموروث العربي وتخطئة إجراءاته أو تثمينها رهين هذه التطوّرات اللسانية، والجهة الثانية أن قراءة الظواهر اللغوية العربية نفسها كان متعدّداً نظير ذاك التطوّر.

وتهتم هذه الدراسة بالتطوّرات التي مرّ بها النموذج العلمي اللساني (Paradigm)⁽²⁾ انطلاقاً ممّا بيّنه توماس كون حول طبيعة المعرفة العلمية وتطوّراتها إذ قال: «عندما تتغيّر النماذج الإرشادية (Paradigm) يتغيّر معها العالم. وانقياداً للنماذج الإرشادية الجديدة

يتبنّى العلماء أدوات جديدة، ويتطلّعون بأبصارهم صوب اتجاهات جديدة. بل وأهمّ من ذلك أن العلماء إبان الثورات يرون أشياء جديدة ومغايرة عندما ينظرون من خلال أجهزتهم التقليدية إلى الأماكن التي اعتادوا النظر إليها وتفحصها قبل ذلك. ويبدو الأمر وكأن الجماعة العلمية المتخصصة قد انتقلت فجأة إلى كوكب آخر حيث تبدو الموضوعات التقليدية في ضوء مغاير وقد ارتبطت في الوقت ذاته بموضوعات أخرى غير مألوفة. وطبعاً إن شيئاً من هذا لم يحدث، فلم يقع تغيّر أو تبديل في المواقع الجغرافية، وكلّ شيء من شؤون الحياة العادية يجري كعادته خارج المعمل على نحو ما كان تاماً. ومع هذا فإنّ التحوّلات التي طرأت على النماذج الإرشادية تجعل العلماء بالفعل يرون العالم الخاص بموضوع بحثهم في صورة مغايرة».⁽³⁾

وتبدو في سياق البحث اللساني العربي إشكاليات يواجهها البحث العلمي حتّى شكّلت أزمةً للسانيات في الثقافة العربية، من ذلك غياب الوعي بإيجابية الحصيلة المعرفية التي تراكمتها اللسانيات من مرحلة إلى أخرى حتّى أصبح هذا الغياب غير مختلف عن الفقر المعرفي المجمع على نبذه وضرورة تجاوزه.⁽⁴⁾ وجسّد مصطفى غلفان هذا الغياب في عدم مواكبة جماعة من اللسانيين العرب تطوّر النظريات اللسانية، ولهذا المظهر تجليات، منها:

1. يذكر بعض اللسانيين أن علم اللغة يهتمّ بالمناهج العلمية التي تقوم على الاستقراء والملاحظة والتجربة،

المنطق الذي يحكم تطورها بالإشارة إلى أهمّ التفسيرات التي اجتهدت في ضبط هذا المنطق؛ ليكون ذلك مدخلاً مهماً لفهم التطورات التي مرّ بها علم اللسانيّات مع إظهار التصور العلمي لقيمة تلك التطورات، وتحليل ثمارها النظرية والإجرائية في دراسة اللغة.

واقترعت الدراسة على ثلاثة اتجاهات لسانية:

1. البنوية.
2. والتوليدية.
3. والوظيفية.

فكانت الغاية إظهار التحولات التي شهدتها الدرس اللساني في كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث، وإبراز التصورات التي شكّلت منطلقاته، من حيث طبيعة موضوعه والفرضيات التي أسهمت في معالجة معطياته.

وجاءت الدراسة في أربعة مباحث تسبقها مقدّمة، وتتلوها خاتمة:

المبحث الأول: مدخل نظري: ماهية المعرفة العلمية، والمنطق الذي يحكم تقدّمها.

المبحث الثاني: النموذج العلمي في اللسانيّات البنوية.

المبحث الثالث: النموذج العلمي في اللسانيّات التوليدية.

المبحث الرابع: النموذج العلمي في اللسانيّات الوظيفية.

ولا يفوتني أن أشكر جامعة القصيم التي هيأت سبل إنجاز البحث بإتاحتها لي فرصة الاتّصال العلمي في صيف 2019م، كما أقدم جزيل الشكر للأستاذ

رغم أنّ هذا الطرح أصبح متجاوزاً منذ مدّة ليست بالقصيرة في سياق البحث العلميّ الصّرف، وفي إطار البحث اللسانيّ خاصّة.

2. ومن أمثلة ذلك أنّ يُعرّف أحد الباحثين في سبيعينيّات القرن الماضي اللغة بأنها ظاهرة اجتماعيّة ثقافيّة مكتسبة لا صفة بيولوجيّة ملازمة للفرد، رغم أنّ التّصور السلوكي للغة تجاوزته عقلانيّة تشومسكي منذ نهاية خمسينيّات القرن الماضي.

3. وأكثر التجليات وضوحاً ما نجده من نزعة نحو تقرير "حقائق معرفيّة ثابتة" لا وجود لها في منظومة العلم، إذ يقطع بعضهم بعدم قدرة علماء اللغة تقرير قوانين عامّة يمكن أن تنطبق على اللغات جميعها. رغم أنّ هذا القول ينطلق من النزعة البنوية التي تمثّل مرحلة معيّنة في البحث اللساني، فلا يليق أن تقدّم بوصفها حقيقة معرفيّة ثابتة رغم أنّ البحث اللسانيّ تجاوزها.⁽⁵⁾

وقد وجدت هذه الإشكاليّات بيئة ساعدتها في النموّ والانتشار وهيأتها له بفعل ضعف حضور "العلم وسماته ومبادئه" في الثقافة العربيّة بصفته إطاراً منهجياً وفلسفياً ومعرفياً يصدر عنه الباحث العربيّ في الظاهرة البشريّة بعامّة، والباحث في الظاهرة اللغويّة العربيّة بخاصّة.⁽⁶⁾

وتمثّل هذه الإشكاليّات والعوائق التي تواجه البحث اللسانيّ العربيّ دوافع حقيقيّة لهذه الدراسة التي تستدعيها هذه الظروف الموضوعيّة، إذ توخّينا فيها الابتداء ببيان سمات المعرفة العلميّة، وتوضيح

خاصيتين:

1. خاصية التفكير في ذاته بكونه معرفة نقدية دائمة المراجعة.
2. خاصية التطور.

وهاتان الخاصيتان تفسران التقدم العلمي المستمر في ضروب المعرفة المختلفة. فننطلق من هذا التصور لطبيعة العلم للإجابة عن سؤال مهم:

1-2- كيف تتقدم المعرفة العلمية؟

نشير ابتداءً إلى أن مسألة الفصل بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية أو المساواة بينهما مختلفٌ فيها بين فلاسفة العلم، ولا نستطيع أن نفصل هذه القضية عن قضيتنا التي نروم مناقشتها. ونؤكد - ما لا يخفى على القارئ - أن هناك نقاشاً واسعاً وممتداً تاريخياً داخل فلسفة العلم أو داخل أحد العلوم حول مقاييس العلمية وسبل الوصول إليها، ونشير في هذا السياق إلى أن ثمة اختلافاً في معايير الحكم على صحة المعرفة العلمية بين مرحلة وأخرى.

وسنكتفي في هذه القضية بالإشارة المُجملّة إلى التصورات المشهورة في تفسير تقدم العلم وشرح منطقته الذي يحكمه. ويمكن أن نختزل ذلك في اتجاهين:

1. يرى أحدهما أن العلم يتقدم بالمنطق التراكمي.
 2. ويرى الآخر أن العلم يتقدم بالمنطق الثوري.
- كان التصور الكلاسيكي يعدّ التقدم العلمي قائماً على التراكم، ويمثّل ذلك ما ذكره (نيوتن) إنّه لم يستطع أن يرى أبعد ممّا رآه الآخرون إلا بعد أن استطاع الصعود على أكتافهم.⁽⁹⁾

الدكتور مصطفى غلفان الذي تفضّل بمقترحاته قبل تحرير البحث ثم تفضّل بقرائه وإبداء ملاحظاته الدقيقة بعد الانتهاء منه، وأشكر كذلك الأستاذ الدكتور محمد العمري الذي كانت له أيضاً آراء وملاحظات أغنت البحث وجّهته نحو وجهته النهائية.

مدخلٌ نظريّ:

1-1- ما المعرفة العلمية؟

ربما شاع لدى كثير من الباحثين أو المتقنين أو حتى العامة أن يوصف قول ما بأنه "قول علمي" وقول آخر بأنه "قول غير علمي"، ولسنا متيقنين من أن القائل بهذا القول مدركٌ لمعنى ذلك وقادر على روز الأقوال العلمية من الأقوال غير العلمية وفق معايير "علمية" محددة.

ونجد أن للعلم تعريفاتٍ كثيرةً يصعب جمعها في تعريف واحد؛ لأنّ العلم بطبيعته غير ثابتٍ ومتطورٌ تحت ظروف مختلفة، من أهمّها أن هناك نقاشاً ممتداً حول الآليات والطرق المحقّقة للمعرفة العلمية، ولكن يمكن أن نبدأ بتعريف (برتراند راسل) للعلم: إنّه النوع الذي يبحث عن القوانين العامة التي تربط بين مجموعة من الحقائق الخاصة.⁽⁷⁾

ومما قيل في تعريف العلم: إنه نمط من أنماط المعرفة النقدية. فهو يمارس مراقبة حذرة على خطواته المنهجية الخاصة ويطبق معايير دقيقة للتأكد من صلاحيتها، ويقوم من جهة أخرى بصياغة مناهج تمكّنه من توسيع حقل معرفته بطريقة منهجية.⁽⁸⁾ ننطلق إذن من هذا التعريف الذي يجعل للعلم

ويعتري هذا التفسير مأخذ يتمثل -في اختصار ودون إطالة- في أنّ القول بالتفسير التراكمي يقتضي القول بأمرين إشكاليين، هما:

1. ثبات الملاحظة.

2. ثبات المعنى.

لأنّ القول بالتراكم يقتضي صحة التفسير العلمي في المرحلة السابقة بكون المعرفة الجديدة أضافت لما سبقها من معرفة وراكت بناءً جديدًا على أساسه. وكان هذا التصوّر محلّ نقد عند فلاسفة العلم المحدثين لأمرين:

1. أولهما أنّ تاريخ العلم يسير خلاف هذا التصوّر في حقيقته فتقدّم المعرفة كان تقدّمًا إحلاليًا لا تراكميًا؛ لذلك كان تجاوز التفسير الأرسطي بعد سيادته قرونًا طويلة مع الثورة العلمية في القرن السابع عشر قائمًا على الإمساك بالمعطيات نفسها التي كانت متاحة من قبل مع إعطائها معنى جديدًا بجعلها في نظام جديد من علاقات المعطيات بعضها ببعض، فيكون -إذن- ما وقع تجاوزًا، وثورة معرفيّة وليس تراكمًا.

2. والمأخذ الثاني الموجّه للتصوّر التراكمي في تفسير تقدّم المعرفة العلميّة أنّه تصوّر غير متنسّق مع طبيعة بناء المعنى من ملاحظة الظواهر المدروسة، إذ إنّ لكلّ نظريّة تجربتها الخاصّة، فلا تداخل بين تجربة وأخرى. وكلّ تجربة لها معناها الخاصّ، فمعنى القضايا الملاحظة مرتبط بمنطقاتها النظرية، فلا وجود لمعطيات علمية خارج إطار نظريّ محدّد. وفي سياق هذه النقود التي وُجّهت لأصحاب التفسير

التراكمي نجد أصحاب الاتجاه الآخر يحاولون تجاوز هذين الإشكاليين، ومن تلك المحاولات التفسير الذي يمليه علينا ما أضافه (كارل بوبر) في فلسفة العلم بأنّ التقدّم العلميّ يقع حين تحلّ نظريّة قابلة للدحض محلّ نظريّة دُحضت فعلاً. ويقع هنا تجاوز مهمّ للتصورات السابقة، إذ إنّ المعرفة العلميّة قبل (كارل بوبر) كانت محكومة بمنطق التبرير المتمثل في الاستقراء Induction المعتمد في المنظور الوضعي عند (كارناب) ومدرسة فيينا، أي البحث عمّا يثبت صحّة المعرفة العلميّة وتميّزها، ثم جاء (كارل بوبر) بمعيار قابلية الدحض Falsifiability، فأصبحت المعرفة العلميّة محقّقة لعلميّتها إذا كانت قابلة للدحض والتكذيب لتعيين القصور والخطأ لتحلّ محلّها -في يوم ما- معرفة أكفأ. ⁽¹⁰⁾ ولا يكون ذلك إلا بتعيين المسلّمات السابقة الخطأ المضلّة، أو اكتشاف لبس وغموض بعض المصطلحات المعتمدة في الإطار النظري السابق، ويعني هذا أنّ كلّ إطار نظريّ مهما كان حديثًا أو مطوّرًا يتضمن بالضرورة مواطن نقص ذاتية فيه يتعين على اللاحقين مراقبتها لتعديلها أو دحضها.

ونلاحظ في هذين التصرّين أنّ الأول منهما يؤوّل ضمناً إلى أنّ المعرفة العلميّة ثابتة بما أنّنا في بحث دائم عمّا يثبت صحّتها وقوّتها، وهذا مأخذ واضح. وأمّا التصوّر الثاني فدائم البحث عن مستجدّات المعرفة العلميّة؛ لأنّ المعرفة لا تكتسب صفة العلميّة وفق منطقها إلا إذا كانت ممكنة المراجعة والتفنيد، فهي

في مواجهة دائمة مع الوقائع والتجربة.

وفي سياق التفسير الثوري لطبيعة التقدم العلمي يحاول (توماس كون) أن يوجّد صياغة أكثر تصالحاً مع أصحاب التفسير التراكمي، إذ يميّز بين تقدّم العلم القياسي والاعتيادي من جهة وبين المراحل الثورية في هذا التقدم من جهة أخرى، ويتّضح تفسيره بافتراضه أنّ العلم في تاريخه يصحّح أخطاءه مع مرور الزمن بالتفتيح المعرفي المستمرّ لمضمون النظريات ضمن إطار النموذج القياسي للعلم، فهناك عدد من الصيغ للنظريات التفسيرية التي تؤول وتختزل في نموذج إرشادي واحد يحتويها كما تختزل صيغة (فعل) عدداً كبيراً من الأفعال، نحو: نصر وذهب وباع وقال ويقول لنا تاريخ العلم -من وجهة نظر (كون)- إنّ النماذج العلمية تبدو في مرحلة معينة غير قادرة على التعاطي مع الظواهر وتفسيرها فيقع التخلّي عن النموذج القديم إلى نموذج علمي جديد وتحدث ثورة في العلم تغير طبيعة النظرة إلى العالم ثم تقبل الجماعة العلمية هذا النموذج الجديد، وتكون له السيادة شيئاً فشيئاً مع تلاشي النموذج العلمي القديم. وينبثق من مرحلة الانتقال من النموذج العلمي القديم إلى النموذج العلمي الجديد تقليد جديد للعلم القياسي في لحظة تغيير ثورية؛ لأنها إعادة بناء المفاهيم الأساسية بصورة كلية بإحداث العلماء تغييراً في مخططات تفكيرهم ليروا الأشياء القديمة بطريقة جديدة، فتكون روح العلم بهذا التصوّر تصحيح المعرفة، وتوسيع نطاقها. ويكون التقدم التراكمي مؤدياً إلى قفزات ثورية

بمقتضى العلاقة التبادلية المنعقدة بين النموذج العلمي وظواهر الواقع ومعطياته إذ تصل العلاقة بينهما إلى انسداد وأزمة، فتحدث قفزة ثورية تكون نفسها نقطة بدء جديدة لتطوّر تراكمي آخر.

نلاحظ إذن أنّ (توماس كون) يميّز في سياق تفسيره للتقدم العلمي بين تطوّر العلم العادي ونموّه داخل إطار النموذج القياسي للعلم الذي يقبله المجتمع العلمي في مرحلة ما، وبين تطوّر العلم الثوري إذ يتحطّم النموذج العلمي ليحلّ محله نموذج قياسي ذو أطر مختلفة. (11)

ونشير في هذا السياق إلى التصوّر الذي يجب أن ننطلق منه في تصوّرنا للعلاقة بين الظاهرة ووصفها العلمي؛ فإنّ التسليم بكون العلم غير قارٍ يقتضي أن يكون الوصف العلمي لظاهرة ما قريباً له في حقيقته دون أن نعتقد المماثلة بينهما في أية مرحلة من المراحل، فكلّما تطوّر العلم وتقدّمت النظريات اقتربنا إلى الحقيقة، فالعلم يتقدّم على الدوام مقترباً من الحقيقة بحسب ما يراه كارل بوبر، ويقودنا هذا إلى معيار النزعة التكوينية في روز الأقوال العلمية عن غيرها، إذ تُعدّ النظريات السابقة التي حلّت نظريات أخرى محلّها نظريات كاذبة -بتأويل ما- في ضوء نظريّاتنا الراهنة، وأمّا النظريات الراهنة فهي نظريات قابلة للتكذيب والدحض إذا أردنا أن نجعلها في دائرة العلم. وتكون بذلك النظريات العلمية اللاحقة عندهم أكثر اقتراباً إلى الحقيقة من النظريات السابقة وإن كانتا كاذبتين؛ من ذلك المقارنة على سبيل التمثيل بين

المراحل التي كانت الدراسة اللغوية فيها داخلة في الحقول المعرفية الأخرى تأثراً بها أو تأثيراً فيها بعد أن كانت قبل ذلك أشبه ما تكون بالتأملات الفلسفية التي تحاول فهم ظاهرة اللغة وتفسيرها.

كانت نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر منعرجاً مهماً في دراسة اللغة في الغرب، ومنطلق ذلك كان ما اكتشفه علماء اللغة -بعد اكتشافهم اللغة السنسكريتية- من وجود تشابهات بين لغات متعدّدة، كاللغة الإغريقية واللغة اللاتينية واللغة السنسكريتية. وكانت هذه الملاحظات التي احتقى بها اللغويون آنذاك واقعة تحت تأثير حفاوة علمية بما حقّقه علماء الأحياء وبخاصة مع (داروين Darwin) إذ حاولوا تفسير الظواهر المختلفة في الوجود الواقعي بقانون التطوّر. وبما أنّ هذا القانون انطلق من أحد العلوم الطبيعية هو علم الأحياء فإنّ علماء اللغة حينئذٍ عدّوا اللغة ظاهرة طبيعية تناظر الحيوانات، والنباتات، وغيرها من ظواهر الطبيعة؛ فافترضوا أنها -أي اللغة- يجري عليها ما يجري على الظواهر الطبيعية. لذلك تكون اللغة خاضعة لقانون التطوّر فهي ظاهرة تتشكّل وفق قوانين محدّدة، وتخضع للتطوّر ثم الانقراض التدريجي. ونجد مظاهر ذلك فيما أنتجته اللسانيات التاريخية كالقول بالعائلات اللغوية، وغيرها.

وإذا أردنا فهم اللسانيات البنوية ومنطقاتها فعلياً فهم الجوانب التي رأى اللسانيون فيها قصوراً في الاتجاه التاريخي، ومن أهمّ هذه النقود أنّ هناك خطأ في تنزيل ظاهرة اللغة ضمن عالم الوجود أدّى إلى خطأ في

نظريتي (غاليلو غاليلي) و(نيوتن) رغم أن كليهما قد تجاوزه العلم.⁽¹²⁾

ومن البدهيات في الساحة العلمية ما أحدثه (كوبرنيكوس) و(كبلر) و(غاليلو غاليلي) على سبيل التمثيل من تحولات في تصوّر طبيعة الكون وتبديد الاعتقاد بمركزية الأرض إلى القول بمركزية الشمس. ويعدّ هذا تمثيلاً مهماً لما تحدّثه التطوّرات العلمية من اختلاف في تصوّر العلماء للعالم الخارجي. ويتمثّل هذا التحول في التصورات كذلك في خرائط العالم التي أنجزتها الأمم في العصور القديمة، وما لحق هذه الخرائط من تعديلات وتحولات بعد ذلك حتى وقتنا الحاضر. إنّ الظاهرة المدروسة قارة وثابتة لم تتغيّر ولكنّ التغيّر يحدث في تصورات العلماء للظاهرة تبعاً لنتائجهم التي يصلون إليها بعد دراساتهم ومحاولات تطويرها المستمرة بالوسائل العلمية المعروفة.

يحدث التطوّر العلمي إذن تغيّرات متعدّدة، منها ما ذكرناه آنفاً من التغيّر في تصوّر ظاهرة ما، ومنها أيضاً أنّه يحدث تغيّر بمقتضى ما يجد من تطوّرات علمية - في المادة المدروسة، فيكون هناك توسيع للمادة التي يدرسها الباحث أو تضيق، فتدخل ظواهر لم تكن تدرس، أو تخرج ظواهر كانت ضمن الاهتمام العلمي وفق منطلقات نظرية معيّنة يحددها أصحاب ذلك العلم.

النموذج العلمي في اللسانيات البنوية⁽¹³⁾:

اختلف اللسانيون في تحديد المرحلة التي تُعدّ البداية الحقيقية لعلم اللسانيات، ولكن يمكن أن نتوقّف عند

فهمها؛ لأنّ التاريخيين انطلقوا من فرضيّة انتماء اللغة إلى عالم الطبيعة فطبّقوا عليها قوانين الظواهر الطبيعيّة، فانتهى ذلك بهم إلى افتراض نتائج تفسيرية مخالفة للظواهر المدروسة، إضافة إلى أنّ الاهتمام بالجانب التطوّريّ يتطلّب الاعتماد على معطيات الماضي وبناء الفرضيّات عليها؛ لذلك يصعب اختبارها لمعرفة قوّتها التفسيرية. (14)

نستطيع إذن أن نحدّد مظاهر القصور التي خلفها درس اللغويّ التقليديّ، والاتجاه التاريخيّ -من وجهة نظر اللسانيّين البنيويّين- بالقلق من النتائج التي وصل إليها أسلافهم وتشكيكهم في سلامتها. لذلك قال دي سوسير: «إنّ موضوع الألسنيّة الحقيقيّ والوحيد إنّما هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها» (15)، وسبقه في هذا التصرّ (فرانسيس بيكون) إذ رأى أنّ المعرفة العلميّة وفهم الطبيعة تبدأ بالرجوع إلى الطبيعة نفسها لا إلى كتابات أرسطو. (16) ويعود هذا التحرّز إلى أسباب، أحدها ذاك الظرف التاريخيّ الذي واجه فيه الإنسان في القرن السادس عشر آنذاك صدمات معرفيّة بعد أحداث تاريخيّة متعدّدة أحدها الكشف الجغرافيّة، فجعلته يراجع مسلّماته ويبحث عن سبل جديدة تعينه على الوصول إلى الحقيقة العلميّة بشكل صحيح وموضوعي. وبعد هذا نجد في حقل اللسانيّات أنّ مسألة (الموضوعيّة) أصبحت هي الهاجس الذي سيطر على الساحة العلميّة في القرن العشرين انطلاقاً من ظرف تاريخيّ اكتشف فيه اللسانيّون -إذا أردنا أن نكتفي بهذا الحقل العلميّ- أخطاء الأنحاء التقليديّة

التي اطّلعوا عليها في وصف ألسنتهم. إضافة إلى محاولة التخلّص من مرحلة القوميات التي سادت في القرن التاسع عشر وما تركته من آثار في الدرس اللغويّ. فكان ذلك «بداية مرحلة جديدة تميّزت بالرغبة في تشييد الصروح العلميّة، وذلك ضمن مشروع أوروبيّ ضخم ساهم فيه العلماء من كلّ التخصصات، واتّسم بالتطلّع إلى القيام بثورات كبرى تأتي على الموروث إلا ما كان يخدم هذا الهدف؛ فشاهدنا ثورات عميقة في علوم ظلّت تلوك أفكار النهضة. حدث ذلك في الفيزياء والكيمياء والفلك والرياضيّات، وفي المنطق وعلوم اللغة وعلوم المجتمع وعلم النفس وغيرها». (17) وكان من أهمّ مظاهر تلك الفترة التاريخيّة الرغبة الملحّة لدى المشتغلين بالعلوم في ضبط حدود كلّ علم لتجاوز ما كان سائداً في الدراسات التقليديّة من التباس وتداخل بين العلوم؛ لذلك اهتمّ دي سوسير بضبط حدود علم اللسانيّات ورسم غاياته، إذ نجد أنّه كان يرغب في الارتقاء بعلم اللسانيّات إلى مصافّ العلوم الصحيحة بما لها من مبادئ كونيّة ليتجاوز بذلك خصوصيّة الدراسات اللغويّة التقليديّة. كما أنّ الإضافة التي ألحّ عليها دي سوسير تتمثّل في فكّ الالتباس الحاصل بين حقل الدراسة اللغويّة والعلوم الأخرى الملاصقة في الدراسات السالفة؛ لذلك اهتمّ بالتمييز بين علم اللسانيّات وغيره من العلوم كالفيولوجيا -على سبيل التمثيل-، فهو -أي الفيولوجيا- يأخذ معطيات اللغة وسيلة لغاية أخرى متمثّلة في دراسة حضارات الأمم؛ لذلك أصبحت عدد من القضايا من قبيل:

إلى نتائج علمية، ويعود هذا التصوّر البنويّ إلى فرضية رئيسة تُسيّر أعمالهم وهي أنّ المعرفة العلمية كامنة في معطيات الواقع اللغويّ نفسها.

ونجد كذلك أنّ من الأسس التي قامت عليها اللسانيّات البنوية الرفض التامّ للجانب التفسيريّ، فالعلم عندهم مقتصر على وصف الظواهر كما ندركها.⁽¹⁸⁾ وقد كان الدافع لهذه النزعة التجريبية أنّ التفسير لديهم نوع من أنواع الميتافيزيقا والرجم بالغيب، وهذا ممّا استبعده البنويّون حتى تكون نتائجهم وأحكامهم موضوعية ليتجاوزوا القصور الذي كان يشوب الدراسة اللغوية قبلهم.

وفي الوقت نفسه نجد أنّ البنويّين يوسعون المعطيات اللغوية التي يدرسها اللسانيّ بعد أن كانت مقتصرة على الألسنة ذات الحضارات الكبرى، ويبدو هذا واضحاً في قول دي سوسير: «إنّ مادّة الألسنة تتكوّن بادئ ذي بدء من جميع مظاهر الكلام البشريّ سواء تعلّق الأمر بكلام الشعوب المتوحّشة أو الأمم المتحضّرة، في العصور العتيقة أو الكلاسيكية أو في عصور الانحطاط. والمعتبر في كلّ عصر من هذه العصور ليس الكلام الصحيح والكلام الأدبيّ فقط، ولكن جميع أشكال التعبير»⁽¹⁹⁾، وقد أسهمت اللسانيّات البنوية في أمريكا خاصّة بإغناء البحث اللسانيّ بمادّة لغوية غنيّة مستمدّة من السنة غير هندية-أوربية.⁽²⁰⁾

العلم المحتذى:

نشير ابتداء في هذا السياق إلى أنّ دي سوسير -كما

التفاضل بين اللغات خارج حدود علم اللسانيّات؛ لأنها خارجة عن حدود العلم الذي ضبطه البنويّون وأشرنا إليه سالفاً.

وقد كان هذا التصوّر لطبيعة علم اللسانيّات لدى البنويّين باعثاً لإجابات جديدة عن أسئلة سابقة، وكانت الأسئلة تتلخّص حول سؤال كبير:

كيف نتجنّب قصور الدراسات اللغوية التقليدية والدراسات التاريخية ونسلك سبيل المعرفة اللسانية الصحيحة؟

وكانت الإجابة عن ذلك تتطلّب في نظرهم إعادة النظر في المنهج المفترض اتّباعه في دراسة اللغة، وكذلك إعادة النظر في المادّة التي يجب على اللسانيّ أن يستقي منها اللغة؛ لذلك طرح في اللسانيّات البنوية سؤالان:

1. ما الوقائع اللغوية التي ينبغي اعتمادها؟
2. ما المنهج الذي يجب اعتماده في دراسة اللغة حتى نصل إلى نتائج علمية موضوعية؟

لقد أحدث البنويّون عدداً من المراجعات لما يمكن أن يدخل ضمن حدود العلم وما يجب أن يخرج عنه، فنجد أنّ عدداً من القضايا التي كانت تدخلها الدراسة اللغوية وتحديداً تلك القضايا الميتافيزيقية أصبحت خارج حدود البحث اللسانيّ، فلم تعدّ قضايا من قبيل: التفاضل بين اللغات، أو نشأة اللغة واللغة الأولى داخلة ضمن موضوع الدرس اللسانيّ، وكان الدافع لذلك الوفاء للمنهج العلميّ وإبعاد القضايا التي يفقد اللسانيّ فيها القدرة على الوصول إلى معطيات تمكّنه من الوصول

أسلفنا- كان ينظر إلى العلوم الصحيحة بوصفها النموذج الذي يجب أن يطمح علم اللسانيات في الارتقاء إلى مصافها بتجاوز خصوصية الدراسات اللغوية التقليدية إلى بناء علم كوني. ونفصل هذا بوضوح عن أمر آخر هو تصوّر البنيويين لطبيعة اللغة، ونذكر هنا أنّ تصوّر البنيوي لطبيعة اللغة أحدث تحولاً من كونه يعدّ اللغة إحدى الظواهر الطبيعية التي تسري عليها ما تسري على ظواهر الطبيعة من أنظمة وفرضيات إلى النظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية مع التذكير بضرورة الفصل بين ما هو فردي (الكلام) وما هو اجتماعي (اللسان).⁽²¹⁾ ويظهر هذا الموقف البنيوي في ما ذكره إدوارد سابير (E.Sapir) عن حقيقة اللغة والمناظرة بينها وبين المشي لتبديد الوهم الذي يحيط بالتعرف على حقيقة ظاهرة اللغة، فيختصّ الطفل بمجموعة من العوامل البيولوجية التي تقضي به إلى المشي، وأما اللغة فتعود إلى كونه نشأ في مجتمع أكسبه تعلّم لغة ما. ويستدلّ لهذا الرأي بأن محيط الطفل مهما تغيّر فإن طريقة مشيه لن يحدث فيها تغيير، بخلاف اللغة التي ستظل متغيرة بتغيّر محيط الطفل الذي سينشأ فيه؛ فاللغة عنده ليست وظيفة غريزية، وإنما هي وظيفة ثقافية اكتسابية.⁽²²⁾ وانطلاقاً من هذا تصوّر الذي يعدّ اللغة ظاهرة اجتماعية نجد أنّ الدراسة اللغوية وعلم الاجتماع أصبحت بينهما صلة، وصار للدراسة اللغوية تبعاً لهذا الافتراض -الذي يعدّ اللغة ظاهرة اجتماعية- سماتها ضمن هذا الاتجاه البنيوي، وأشهرها تصوّر

اللساني لطبيعة العلامة اللغوية (أو علاقة الدليل اللغوي بمدلوله)، وقيام الرؤية البنيوية في دراسة اللغة على مفهومي (النظام) و(القيمة). ويجعل هذا تصوّر الدراسة اللغوية داخلة ضمن اتجاه أعّم هو (السيمانيات) الذي يهتم بدراسة العلامات -أيًا كانت- في الحياة الاجتماعية. ويؤول هذا التصوّر إلى أنّ اللغة خاضعة لمواضع اعتباطية تحكم طرائق استعمال اللسان وأوجهه المتعددة التي يكتسبها الفرد من محيطه، وعلى اللساني إذا أراد أن يدرس اللغة تقديم وصف لائق واكتشاف البنية الداخلية التي تحكم اللسان المدروس انطلاقاً من معطياته الملموسة؛ لذلك كان لـ(المتن اللغوي أو المدونة اللغوية) قداسة ومرجعية مهمة عند البنيويين.

ولا يغيّر اختلاف (بلومفيلد) والسلوكيين عامّة مع افتراض أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية من كون المعرفة اللسانية لدى الفريقين كامنة في معطيات اللغة الخارجية، أو ما أسماه تشومسكي اللغة المجسّدة⁽²³⁾، إذ إنّ البنيوية الأمريكية مع (بلومفيلد) احتذت علم النفس السلوكي الذي أسسه (واطسون)، وكان يروم وضع علم نفس موضوعي يستبعد كل مظاهر الاستبطان والذاتية، ويريد تفسير مظاهر السلوك الإنساني بناء على المعطيات الخارجية بوصفها عدداً من المثبرات والاستجابات، وتبنّى (بلومفيلد) السلوكية ليفسر بها مظاهر السلوك اللغوي عند الفرد المتكلّم.⁽²⁴⁾

ونخلص إذن إلى أنّ النموذج العلمي البنيوي مبني

قيمتها الداخلية، والوظيفة التي يجب أن تضطلع بها.

- المراجعة التي تكون راجعة إلى عجز النظرية عن تقديم وصف علمي لبعض الظواهر وتفسيرها، فهو راجع إلى معاندة بعض الوقائع للنظرية.

ونحاول في هذا السياق أن نبين قصور الاتجاه التجريبي الذي تنضوي تحته اللسانيات البنوية، ثم نعرض القصور الذي رآه تشومسكي في اللسانيات البنوية من جهتين: نقد الجانب النظري في اللسانيات البنوية، ثم نقد الجانب الإجرائي فيها.

1-3- الإشكالات النظرية للاتجاه التجريبي:

تبدو الملاحظة الأولى التي وُجّهت للتأسيس الذي يقوم عليه الاتجاه التجريبي متمثلة فيما يمكن أن نسميه "مفارقة عموم القاعدة ومحدودية التجربة"، وقد طرح (آلان شالمرز) هذا الإشكال في قوله: «فبأي الطرق يتم الانتقال من المنطوقات المفردة الناتجة عن الملاحظة إلى التعابير الكلية التي تشكل المعرفة العلمية؟ وكيف نبرر هذه الإثباتات ذات المدى العام جداً وغير المحدود والتي تكون نظريّاتنا مستنديّن على حجة محدودة مكونة من عدد محدود من منطوقات الملاحظات؟»⁽²⁸⁾ نلاحظ أنّ الإشكال يتمثل في القصور الذي يبدو فيه الدليل الاستقرائي، إذ لا يصحّ تعميم سلسلة محدودة من منطوقات الملاحظة الفردية في صورة قانون كلي.

وأما الملاحظة الثانية التي وُجّهت للاتجاه التجريبي فتتمثل في التشكيك بالنتائج التي تمدنا بها الملاحظة؛ لأنّ الملاحظة قائمة على الحواس، والتكوين البيولوجي

على التسليم بأنّ المعرفة اللسانية كامنة في معطيات اللغة الملموسة وقطع الصلة بكلّ ما هو خارج عن وقائعها المادية. وكان هذا الأساس واقعاً تحت تأثير الحذر الشديد من خرم شرط (الموضوعية) وتحيزات الباحث لرغباته الذاتية مع ضرورة الاكتفاء بالجانب الوصفي القائم على جمع المعطيات وتصنيفها؛ لأنّ كلّ ما هو خارج الملاحظة لا يقبل الخضوع للوصف العلمي من وجهة نظرهم؛ لذلك كان هناك احتراز من المعنى بإقصائه كما نجده في البنوية الأمريكية، أو الوعي بإشكاليته ووضع الضوابط التي تقي الباحث من الوقوع في مزلقه كما نجده عند هيلمسليف.

النموذج العلمي في اللسانيات التوليدية: (25)

ارتبط اسم تشومسكي بالثورة على البنوية بوصفه العالم الذي صوّب سهام نقده إلى الأسس التي قامت عليها اللسانيات البنوية ضمن طرح علمي لا يتوقف عند حدود اللسانيات، وإنّما يحدث تغييراً في المرجعيّات المعرفية التي كانت سائدة حتى خمسينيات القرن الماضي وتأسست عليها عدد من النظريات التي تنتمي إلى علوم مختلفة.⁽²⁶⁾

وتمثّلت الثورة المعرفية في اللسانيات التوليدية على تصوّر السائد للعلم بكونه التصرّ الذي يعتقد أنّ العمل العلمي نشاط يقوم على جمع المعطيات وتصنيفها وربط قوانينها بالتجربة والممارسة.⁽²⁷⁾

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تطوّر النظريات العلمية ومراجعتها تكون وفق اتجاهين:

- المراجعة التي تكون للنظرية نفسها من حيث

للحواس وكيفية عملها بارتباطها بالدماغ لا يسمح بنقل المعطيات في الواقع كما هي في حقيقتها. ويذكر العلماء قديماً وحديثاً للاستدلال على هذا القصور عدداً من الشواهد التي تؤكد عدم الثقة بما تنقله الحواس. ⁽²⁹⁾ ويؤكد هذا أن معرفة المُعطى العلمي تكون دائماً ضمن إحداثيات نظرية محدّدة، فالحواس على صدقها تمدنا بمعطيات تكيّفها خصائص الحواس وحدودها، ونجد ذلك جلياً في الأصوات المدركة والأصوات غير المدركة، فتوجد أصوات لا نسمعها؛ لأنها دون الحد الأدنى السمعيّ البشري، وتوجد كذلك أصوات تتجاوز حدود طاقة الأذن البشرية، ونقيس على ذلك حاسة الإبصار وإدراكها للألوان.

وقد أصبحت علوم الإدراك أكثر تطوراً فكشفت آليات الإدراك البشري، وليس هذا سياق نتوخّاه في البحث؛ فنكتفي بالإشارة إلى قصور الحواس بما يجعلنا غير مطمئنين إلى ما تمدنا به الملاحظة، ودحض فرضية التجريبيين أن بناء العلم على الملاحظة يجعلنا أكثر موضوعية؛ لأنّ «ما يراه الملاحظون-أي التجارب الذاتية التي يعيشونها عندما يرون شيئاً أو مشهداً- لا تحدّده الصور التي ترسم فوق شبكيّاتهم فقط، بل تحدّده أيضاً التجربة والمعرفة والحالة العامّة للملاحظ». ⁽³⁰⁾ ويؤول هذا إلى أن ذات الباحث تسهم في تكوين المعرفة المبنية على الملاحظة والتجربة، ويعني هذا أن التجريبيين واقعون فيما حاولوا أن يتحاشوه.

1-4- نقد الجوانب النظرية في اللسانيات البنيوية:

تأسيساً على ما أشرنا إليه من نقود وُجّهت إلى الاتجاه التجريبي في شكله العامّ سنجد أنّ هناك عدداً من المشكلات التي واجهها اللسانيون البنيويون، ولا شكّ أن اسم (تشومسكي) سيكون حاضراً في المشهد جميعه إذا نوقشت هذه المسائل؛ فهو الذي وجّه سهام نقده للمنطقات البنيوية في كتابه المنشور عام 1957م بإشارته إلى السمات التي يجب أن تتوفر في النظرية العلمية، إذ قال: «وكّل نظرية علمية لا بدّ أن تعتمد عدداً محدوداً من الملاحظات، وتحاول تفسير الظواهر هذه، ثم التكهّن بظواهر جديدة عن طريق صياغة قواعد عامّة طبقاً لتراكيب فرضية كما هو الحال بالنسبة لـ (الكتلة) و (الإلكترون) في الفيزياء مثلاً» ⁽³¹⁾ نجد أن تشومسكي في هذا النصّ يوجّه نقده المباشر للبنيويين التوزيعيين في نقطتين مهمتين:

- أنّ الملاحظات لا تمدنا وحدها بالمعرفة العلمية؛ لذلك يجب تجاوزها إلى غيرها إذا أردنا بناء نظرية علمية، ثم ننزل الوقائع والملاحظات التي يمدنا بها الواقع منزلتها اللائقة بها.

- إدخال البُعد التفسيري ضمن حدود العلم اللساني بعد أن كان الاتجاه البنيويّ مكتفياً بالوصف، فلا بدّ للمعرفة العلمية أن تكون قادرة على التنبؤ بظواهر مماثلة انطلاقاً من القواعد العامّة.

وقوّض تشومسكي كذلك المرجعيّات البنيوية الأمريكيّة بشكل مباشر ومحدّد ضمن نقاش أعمّ له مع أصحاب المدرسة السلوكية وأنصارها. وكان النقد الذي وجّهه (تشومسكي) لعالم النفس (سكينر) بعد نشر الأخير

تشومسكي من هذه الملاحظة إلى القول بوجود الخاصية (الإبداعية) لدى الإنسان. والقول بهذه الخاصية الفريدة لدى الإنسان يجعل فرضيات السلوكيين عاجزة عن تفسير سلوكه اللغوي.

فقد أصبحت هذه الخاصية (الإبداعية) هي الفرضية القادرة على تفسير قدرة الإنسان على إنتاج ما لا تنتهي له من الجمل انطلاقاً من أدوات اللغة المحدودة، وهو ما لا يتوفّر للحيوان أو الآلة، فهما لا يستطيعان الاستجابة لكل الاحتمالات والمواقف التي لا حدّ لها، ولا يتصرّفان إلا بحسب المدخلات التي تحدّد استجابتها للمثيرات المحددة؛ لذلك يعدّ (فردريك ماكس مولر) اللغة حدود مملكة الإنسان التي لن تجرؤ بهيمة على اجتيازها. (35)

ويؤول هذا الافتراض إلى أنّ اللغة عضو بيولوجي لدى الإنسان في الدماغ، فهو جهاز يشغل كأجهزة الإنسان الأخرى كالإبصار ونحوه. وتكون اللسانيات بهذا المفهوم ذات إسهام مهمّ في دراسة الطبيعة البشرية وفهمها؛ فمتى تقدّمتنا في معرفة اللغة تقدّمتنا في معرفة الطبيعة البشرية، والعكس كذلك. (36)

1-5- نقد الجوانب الإجرائية في اللسانيات البنيوية: يمكن الاعتقاد بأنّ لدى تشومسكي نظرة للسانيات البنيوية تتلخّص في كونها قد راكمت من المعرفة اللسانية ما أنتجت به علماً مفيداً وأضحى الأفق اللساني بعد ذلك يعاني انسداداً يجب أن تتجاوزه اللسانيات من الاقتصار على الملاحظة والجانب الوصفي إلى الاهتمام بالقضايا التي يمكن أن يحقّق

في نهاية خمسينيات القرن العشرين كتابه (السلوك اللغوي) الذي يتّخذ المذهب السلوكي أساساً له في التفسير أحد النقود التي قوّضت المنطلقات السلوكية التي كان يستند عليها اللسانيون الأمريكيون أمثال (بلومفيلد) ومن جاء بعده من البنيويين أمثال: (تراغر)، و(بلوتش)، و(هوكيت)، و(نيدا)، و(هاريس) وغيرهم، وكانت قضية (اكتساب اللغة) هي المدخل التي انطلق منها تشومسكي لمراجعة أقوال السلوكيين وتجاوزها. (32)

فقد استند تشومسكي في نقده للسلوكيين بقصور منطلقاتهم القائمة على ثنائية (المثير والاستجابة) على قدرة الطفل ذي السنوات الثلاث، أو الأربع على تأويل عدد كبير جداً من الجمل التي ليس له تجربة سابقة معها، وقدرته كذلك على إنتاج عدد غير محدود من الجمل الجديدة التي لم تكونها لديه التجربة. ثم ينطلق تشومسكي كذلك من تمييز مهمّ يقيمه -تبعاً لـ(ديكارت)- بين الإنسان من جهة والحيوان والآلة من جهة أخرى (33)؛ فلئن بدا التفسير السلوكي القائم على فرضية (المثير والاستجابة) ناجعاً في تفسير سلوك بعض الحيوانات بالتنبؤ بسلوكها انطلاقاً من مثيرات معينة في حالات محدّدة فإنّ هذه الفرضية لا يمكنها التنبؤ بالسلوك اللغوي الإنساني انطلاقاً ممّا تملّيه التجربة علينا بتعدّد الاستجابات الإنسانية لمثير واحد، وتكون النظرية بذلك فارغة لا معنى لها. (34)

وتقوم هذه التفرقة التشومسكية بين الإنسان والحيوان والآلة على الفارق البيولوجي بينهما؛ فينطلق

فيها علم اللسانيات تقدّمًا في معرفة طبيعة اللغة وفهم آليات اكتسابها واستخدامها.

وقد وجّه تشومسكي عام 1957م في كتابه (البنى التركيبية) نقدًا للتحليل بواسطة المكونات المباشرة ببيانه القصور الذي يعتري هذا النموذج في تحليل بعض الجمل. ويمثّل الإشكال في نموذج المكونات المباشرة بعدم قدرته على المناظرة بين الترتيب الخطّي للجملة والترتيب البنيوي؛ لأنّ التحليل بالمكونات المباشرة معنيّ بالترتيب الخطّي فقط في تحليل الجمل دون أن يكون هذا التحليل موافقًا للترتيب البنيوي أو البنية العميقة للجملة فيقع هذا النوع من التحليل في إشكالات من قبيل: عدم قدرته على رفع اللبس في الجملة؛ لذلك أدخل تشومسكي التحويلات لتكون قادرة على التوفيق بين الترتيب الخطّي (البنية السطحية) والترتيب البنيوي (البنية العميقة).⁽³⁷⁾

1-6- موضوع البحث اللساني في اللسانيات التوليدية:

أعادت اللسانيات التوليدية الاعتبار إلى كثير من التقاليد الفلسفية واللغوية القديمة بجعل موضوعاتها قضايا يجب أن يهتمّ بها البحث المعاصر بعد أن كانت مقصاة من البحث إلى حدود خمسينيات القرن العشرين.⁽³⁸⁾ وفي السياق نفسه أبدت اللسانيات التوليدية نقدًا لما كان موضوعًا للبحث اللساني وما أثمرته من نتائج لتحديد من خلاله الموضوع الذي يجب أن تهتمّ به الدراسة اللسانية في هذا السياق، قال تشومسكي: «وسرعان ما كشفت المحاولات المبكرة

لتنفيذ برنامج النحو التوليدي أنّ كثيرًا من الخصائص اللغوية الأساسية لم تلاحظ حتى في اللغات التي درست بكثافة، وأنّ أكثر الأنحاء التقليدية تفصيلًا وشمولًا، والمعاجم التقليدية لم تتجاوز ظاهر اللغة، وظلّت خصائص اللغة الأساسية مفترضة طوال تلك الفترة لكنّها لم تدرك ولم يعبر عنها. وهذا ملائم جدًا إن كان الهدف من الدراسة مساعدة الناس على تعلّم لغة ثانية، أو اكتشاف المعنى المتواضع عليه للكلمات أو الطريقة التي تُنطق بها أو تحصيل فكرة عامّة عن الكيفية التي تختلف بها اللغات بعضها عن بعض. أمّا إن كان الهدف فهم الملكة اللغوية والحالات التي يمكن لها أن تتخذها فلا يمكن أن نفترض ضمنيًا (ذكاء القارئ). بل إنّ هذا هو موضوع الدراسة بدلًا من ذلك».⁽³⁹⁾

وأصبح الاهتمام متوجّهًا في البحث اللساني التوليدي إلى ما يحقّق وحدة اللغات البشرية بعد أن كان البحث اللساني قبلها متوجّهًا إلى خصائص اللغات المختلفة تبعًا لما تبدو عليه في ظاهرها من اختلافات في خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية. وكان الدافع للاهتمام بالمظهر الكلي في اللغات المختلفة ما أملت المنطلقات التوليدية بعد التفكير في (مشكل أفلاطون)⁽⁴⁰⁾ أنّ اللغة جهازٌ بيولوجي لدى الإنسان مساوٍ للأجهزة البيولوجية الأخرى عنده، ويكون نموّه قريب الشبه بنمو الأعضاء بشكل عامّ. فيبدو اكتساب اللغة شيئًا حادًّا للطفل لا شيئًا يتعلّمه دون إنكار لأهمية البيئة اللغوية وأثرها.

الخاصية (الإبداعية) لديه. فأصبحت اللسانيات التوليدية تروم بناء نحو كلي يحاكي العلميات الذهنية التي تحدث في الدماغ لإنتاج اللغة وتأويلها. وتكون اللغات البشرية المختلفة بهذا المفهوم معطيات تعين في اكتشاف هذا النحو الكلي وتقويمه بعد أن كانت اللسانيات البنوية تبني أنحاءها انطلاقاً -بشكل رئيس- من المعطيات الملاحظة التي تمدهم بها كل لغة بشرية، فوقع تحوّل أو ثورة معرفية من الاعتقاد بأن المعرفة اللسانية كامنة في معطيات اللغة ووقائعها الملموسة إلى إعطاء هذه المعطيات منزلة ثانوية في النموذج العلمي التوليدي، ويمكن أن يبين هذه التحوّل ويُخصّصه قول (تشومسكي): «إذ تحوّل الاهتمام من ملاحظة السلوك والنتائج المحصلة منه (كالنصوص) إلى الآليات الداخلية التي تدخل في التفكير والفعل. فلا يأخذ المنظور المعرفي السلوك وما ينتج عنه موضوعاً للدرس، بل مادة أولية يمكن أن تقدّم لنا أدلة على آليات الذهن الداخلية والطرق التي تتفدّ بها هذه الآليات الأفعال وتؤوّل بها التجربة».⁽⁴²⁾

النموذج العلمي في اللسانيات الوظيفية: ⁽⁴³⁾

نحذّ الاهتمام في هذا السياق بالنحو الوظيفي الذي قدّمه (سيمون ديك) عام 1978م ثم احتذاه في الدراسات العربية أحمد المتوكل وأصبح مشروعه الذي كتب فيه مجموعة من المؤلفات والأبحاث، وقد اخترنا هذا الحدّ لأسباب، أهمها:

• أنّه اختيار يتلاءم وطبيعة الموضوع الذي نهتمّ به انطلاقاً من كون نموذج (سيمون ديك) الوظيفي يضع

ويضع تشومسكي إطاراً يحدّد الآلية التي تكوّن اللغة وتحدّد العلاقة بين الجانب الفطري والجانب المكتسب، ويتمثّل ذلك بأنّ المسار العام لتكوّن اللغة والسمات الرئيسة لما يحدث في تكوينها محدّدان بالحالة الأولى مسبقاً للغة التي يشترك فيها الناس مهما اختلفت أعراقهم ولغاتهم وهو الممثل للجانب (الكلي) من اللغة. فيجب أن تكون اللغات في خصائصها الرئيسة مفصلة من قماش واحد -بحسب تعبير (تشومسكي)-، ولتحقّق النظرية اللسانية هذه الغاية يجب أن تتوخّى تحقيق شرطين:

1. الكفاية الوصفية.

2. والكفاية التفسيرية.

ويُعَدُّ هذا التوخّي تجاوزاً للسانيات البنوية التي كانت مكتفية بالكفاية الوصفية وحدها في حين أن التوليدية ألحّت على ضرورة الاهتمام بالكفاية التفسيرية؛ فيجب أن يحقّق نحو لغة ما هذا الشرط ببيان كيفية اشتقاق أية لغة من الحالة الأولى عند البشر تحت شروط الحدود التي تفرضها التجربة؛ لتوفّر النظرية تفسيراً لخصائص اللغات في مستوى أعمق.⁽⁴¹⁾

ونجد أنّ اللسانيات بهذا التصوّر التشومسكي تخلّت عمّا كان سائداً في اللسانيات البنوية من التسليم بتعدّد اللغات البشرية إلى الاهتمام بالنحو الكلي، وتخلّت عن مرجعية الواقع وملاحظة المعطيات لصالح (سليقة المتكلّم أو المستمع المثالي أو الفطري) انطلاقاً -مما أشرنا إليه آنفاً- أنّ إدراك اللغة لدى الإنسان يتجاوز الواقع اللغوي الذي باشره الإنسان وعاشه إلى

لقد كانت الاتجاهات اللسانية بعد خمسينيات القرن الماضي -وظيفية كانت أو غير وظيفية- تتقاسم غاية واحدة تتمثل في استكشاف خصائص النحو الكلي، وتُسلم بأن معطيات الألسنة البشرية المختلفة مادة يُتوسل بها للوصول إلى هذه الغاية بوصفها صورة جزئية لما حدث من عمليات ذهنية تخلق اللغة وتكونها. وتمثل معرفة (المتكلم/السامع) المثالي المشترك والغاية بين هذه الاتجاهات اللسانية المختلفة. ولكن تحقيق هذه الغاية والتعرف على طبيعة هذه (القدرة اللغوية) أو كشف المعرفة لدى (المتكلم/السامع) المثالي تختلف بين الوظيفيين وغيرهم، وهذا هو الاختلاف بين الاتجاهين الوظيفيين والتوليديين في تصور الجهاز النظري الموصل للغاية المتحدة بينهما.

كان التوليديون يعتقدون أن معرفة (القدرة اللغوية) لدى (المتكلم/السامع) المثالي تتمثل في القواعد الصوتية، والقواعد الصرفية، والقواعد التركيبية، والقواعد الدلالية (الدلالة المرتبطة بالدلالة اللغوية الصرف)، وأما الجانب التداولي، والجانب الوظيفي فيعدان داخلين في (الإنجاز اللغوي) أكثر من كونهما داخلين في (القدرة اللغوية)، وهو (أي الإنجاز اللغوي) عند التوليديين جانب في اللغة غير داخل في إطارهم النظري إلى حين وضع نظرية للإنجاز توازي النظرية المفسرة لـ (القدرة اللغوية).⁽⁴⁶⁾

ويمكن أن نعدّ ما كتبه (جون سيرل) عام 1973م هو بداية النقد الذي وُجّه لتشومسكي في استبعاده الجانب

ضمن إطاره النظري بعض المنطلقات اللسانية السابقة موضع المراجعة والنقد، وسيأتي بيان ذلك.

• أنه اتّجاه أصبح له حضور في ساحة البحث اللساني العربي بما أنجزه أحمد المتوكل من تطبيق للنظرية على ظواهر في اللغة العربية، وتجاوز التطبيق إلى محاولة الإضافة النظرية انطلاقاً مما اكتسبه من معطيات اللسان العربي الذي اشتغل عليه في الجانب التطبيقي، إضافة إلى استيعاب أحمد المتوكل في أعماله لكثير مما في الاتجاه الوظيفي من نماذج صورية متنوعة.

ونقدّم -قبل إظهار التحول في النموذج العلمي للسانيات الوظيفية- الخصائص التي تتقاسمها النظريات اللسانية الوظيفية وغير الوظيفية، وتتمثل في النقاط الآتية:

1. اللسان الطبيعي هو الموضوع الذي تشتغل فيه هذه النظريات وظيفية كانت أو غير وظيفية.
2. ضرورة مجاوزة الوصف إلى التفسير، فهذه النظريات جميعها تُسلم بأن الدراسة اللسانية يجب أن تكون ذات كفاية وصفية وكفاية تفسيرية.
3. تجعل هذه النظريات استكشاف خصائص النحو الكلي للألسنة البشرية غاية لها، ثم تفريع الأنحاء الخاصة عنه لوصف كل لسان وحده.
4. تحاول النماذج الصورية التي تفترضها هذه النظريات وصف (القدرة اللغوية) وتفسيرها لا (الإنجاز الفردي).⁽⁴⁴⁾

النموذج العلمي في اللسانيات الوظيفية: ⁽⁴⁵⁾

بيّن في بنية اللغة بمجيء التركيب في صورة توائم الوظيفة التواصلية للغة.

فلئن اهتمّ الوظيفيون في مراحل متقدمة من البحث اللسانيّ ببحث الوظائف التي تؤدّيها اللغة⁽⁴⁸⁾ فإنّ الاهتمام الوظيفي منذ عام 1978م أصبح يضع نصب عينيه الوظيفة الأساس للغة وهي أنّ اللغة تتيح لمستعمليها التواصل بينهم. وقد اجتهد الوظيفيون في حشد عدد من المعطيات اللغوية من الألسنة المختلفة التي تدعم فرضيتهم بالعلاقة الوثيقة بين البنية والوظيفة بالتدليل على اختلاف البنية تبعاً للاختلاف الوظيفي، نحو تفسير التقديم والتأخير في مكونات الجملة في مثال من قبيل:

1. قابل خالدّ هنّداً.

2. هنّداً قابل خالدّ.

فيرى الوظيفيون أنّ هذا التقديم والتأخير راجع إلى أنّ تقدّم المفعول تحكمه الوظيفة التداولية (بؤرة المقابلة) التي يحملها هذا المكوّن.⁽⁴⁹⁾ وتبعاً لهذا التنظير -الذي يرى أنّ البنية تكون تابعة للوظيفة- نجد أنّ النموذج العلميّ الأمثل لتفسير اللغة من وجهة نظر الوظيفيين هو المصوغ على أساس تمثيل الخصائص الدلالية والتداولية في مستوى (البنية العميقة) وتمثيل الخصائص البنيوية في مستوى متأخر من مستويات الاشتقاق المتمثل في (البنية المكوّنية)، وأن يقع ربط بين البنيتين (أو المستويين) عن طريق نسق من القواعد تتخذ المعطيات في البنية العميقة عن الخصائص الدلالية والتداولية دخلاً لها لوصول إلى

الوظيفي للغة، إذ قال: «إنّ معظم المعلقين المتعاطفين مع نظرية (تشومسكي) قد انبهروا بالنتائج التي تمّ التوصل إليها في علم التركيب إلى الحدّ الذي لم يلاحظوا معه كم يتعارض قسم كبير من النظرية مع المفترضات الشائعة المتعلقة باللغة. فاللغة بالنسبة للحسّ العامّ مكيفة لأداء وظيفة الاتصال. كالقلب تقريباً المكيف هو أيضاً لأداء وظيفة ضخّ الدم. ومن الممكن في الحالتين دراسة البنية بصورة مستقلة عن الوظيفة، ولكن من الخطأ وغير المجدي القيام بذلك لاتّصال الوظيفة والبنية بعلاقات وثيقة».⁽⁴⁷⁾

ويبني (سيرل) حجّته بأنّ تاريخ تطوّر اللغة الإنسانية منذ بداياتها أمر غير معلوم، ولكن انطلاقاً من عدد من الملاحظات يعتقد أنّ من الملائم افتراض التأثير الحاصل بين بنيتها ووظيفتها في الاتصال في رسم شكل للغة الإنسانية. ويواصل (سيرل) استدلاله ممّا شاع في كتب التوليديين حين يريدون التمثيل للالتباس الذي يسود البنية السطحية من قبيل:

• نقد تشومسكي نقد لاذع.

ولتوضيح هذا الاستدلال يؤكد (سيرل) أنّ هذا التركيب ليس ملبساً إذا أخذ في سياقه الذي قيل فيه واستحضرت معه ملابسات القول بين أطرافه، فلا يحدث لدى المخاطب لبس في فهم المراد منها بين إحدى الجملتين:

• نقد تشومسكي لأحدهم نقد لاذع.

• نقد أحدهم لتشومسكي نقد لاذع.

وانطلاقاً من هذه الملاحظة تكون لوظيفة الاتصال أثر

في الذهن؛ ونظرًا للعائق الأخلاقي -كما يسميه تشومسكي- الذي يمنع من الكشف الاختباري كما يجري في الذهن ظلّ اللسانيون يبحثون عن النموذج الأمثل في وصف اللغة وتفسيرها.

الخاتمة

نختم الدراسة بأهمّ النتائج التي وصلنا إليها، ونجملها في الفقرات الآتية:

- أنّ الوعي بحقيقة المعرفة العلمية وآليات بنائها وتطورها يمنح الباحث التقدير الموضوعي للعلم، ويجعله مثمنًا لتطوره وآليات اشتغاله.
- كانت اللسانيات في المرحلة البنيوية تحمل سمات مختلفة ولاسيما إذا نظرنا إليها في ضوء المدرستين؛ البنيوية الأوروبية، والبنيوية الأمريكية حتى نكاد نقول إنّ في البنيوية نماذج علمية متعدّدة، ويمكن أن نجمل التحول في النموذج العلميّ البنيويّ بكونه عدلّ ما كان سائدًا في النموذج العلميّ قبله مع اللسانيات التاريخية التي عدّت اللغة ظاهرة طبيعية تناظر الحيوانات، والنباتات، وغيرها من ظواهر الطبيعة؛ فافترضوا أنها -أي اللغة- يجري عليها ما يجري على الظواهر الطبيعية. ولذلك تكون اللغة -عند التاريخيين- خاضعة لقانون التطور، فهي ظاهرة تتشكّل وفق قوانين محدّدة، وتخضع للتطور ثم الانقراض التدريجيّ. فجاءت اللسانيات البنيوية وعدّت اللغة ظاهرة اجتماعية مع ضرورة الفصل بين ما هو فرديّ (الكلام) وما هو اجتماعيّ (اللسان). فحقيقة اللغة عندهم مختلفة عن غيرها من الظواهر البيولوجية؛ إذ

رصد وتفسير ذي كفاية متحقّقة لتمثيل العلاقة بين البنية والوظيفة (أو الخصائص البنيوية بالخصائص الدلالية والتداولية).⁽⁵⁰⁾

وقد أصبح موضوع البحث اللسانيّ مع الوظيفيين انطلاقًا من تصوّراتهم السالفة هو (القدرة التواصلية) في مقابل (القدرة اللغوية) عند التوليديين. ويعدّ هذا قارقًا جوهريًا بين الاتجاهين، إذ إنّ (القدرة اللغوية) عند التوليديين تقتضي أنّ لدى (المتكلّم/السامع) المثاليّ قدرتين؛ قدرة نحوية، وقدرة تداولية، ويقصر الاهتمام عندهم على القدرة النحوية وحدها. وأمّا القدرة اللغوية عند الوظيفيين فهي قدرة واحدة تجمع بين النحو والتداول، وسمّوها (القدرة التواصلية) التي تتكوّن عندهم من خمس ملكات:

1. الملكة النحوية.
2. والملكة المنطقية.
3. والملكة المعرفية.
4. والملكة الإدراكية.
5. والملكة الاجتماعية.⁽⁵¹⁾

نلاحظ أنّ النموذج العلميّ اللسانيّ مع الوظيفيين أدخل الجوانب التداولية داخل النموذج التفسيريّ للألسنة البشرية لتكون مدخلًا لتفسير بنية اللغة. وهذا الاختلاف بين الاتجاهين (التوليديّ، والوظيفي) اختلاف في مستوى الفرضيات الكاشفة عن اشتغال جهاز اللغة البيولوجي لدى الإنسان؛ لأنّهما يشتركان في فرضيات واحدة عن مصدر اللغة -كما سبق-، ويتوخّيان بناء نموذج تفسيريّ يشابه نظام اشتغال اللغة

فقد تخلّت اللسانيّات التوليديّة بهذا التصرّ التشومسكيّ عمّا كان سائدًا في اللسانيّات البنويّة من التسليم بتعدّد اللغات البشريّة إلى الاهتمام بالنحو الكلّي، وتخلّت عن مرجعيّة الواقع وملاحظة المعطيات لصالح (سليقة المتكلّم أو المستمع المثاليّ أو الفطريّ) انطلاقًا من أنّ إدراك اللغة لدى الإنسان يتجاوز الواقع اللغويّ الذي باشره الإنسان وعاشه إلى الخاصيّة (الإبداعية) لديه. فأصبحت اللسانيّات التوليديّة تروم بناء نحو كلّ يحاكي العلميّات الذهنيّة التي تحدث في الدماغ لإنتاج اللغة وتأويلها. وتكون اللغات البشريّة المختلفة بهذا المفهوم معطيات تعين في اكتشاف هذا النحو الكلّي وتقويمه بعد أن كانت اللسانيّات البنويّة تبني أنحاءها انطلاقًا -بشكل رئيس- من المعطيات الملاحظة التي تمّدّم بها كل لغة بشريّة، فوقع تحوّل أو ثورة معرفيّة من الاعتقاد بأنّ المعرفة اللسانية كامنة في معطيات اللغة ووقائعها الملموسة إلى إعطاء هذه المعطيات منزلة ثانويّة في النموذج العلميّ التوليديّ.

• تقتسم اللسانيّات الوظيفيّة مع اللسانيّات التوليديّة غاية واحدة تتمثّل في استكشاف خصائص النحو الكلّي، وتُسَلّم بأنّ معطيات الألسنة البشريّة المختلفة مادةٌ يتوسّل بها للوصول إلى هذه الغاية بوصفها صورة جزئيّة لما حدث من عمليّات ذهنيّة تخلق اللغة وتكوّنها. وتمثّل معرفة (المتكلّم/السامع) المثاليّ المشترك والغاية بين هذه الاتّجاهات اللسانية المختلفة. ويقع الاختلاف بين الاتّجاهين في تحقيق هذه الغاية

إنّ الطفل يختصّ بمجموعة من العوامل البيولوجيّة التي تقضي به إلى المشي، وأما اللغة فتعود إلى كونه نشأ في مجتمع أكسبه تعلّم لغة ما، فلن تتغيّر طريقة مشي الطفل مهما تغيّر محيطه، بخلاف اللغة التي ستظل متغيّرة بتغيّر محيط الطفل الذي سينشأ فيه؛ فاللغة عندهم ليست وظيفة غريزيّة، وإنما هي وظيفة ثقافيّة اكتسابيّة.

• أحدثت اللسانيّات التوليديّة ثورة معرفيّة في تصوّر المعرفة العلميّة بالانقلاب على التصرّ الذي يعتقد أنّ العمل العلميّ نشاطٌ يقوم على جمع المعطيات وتصنيفها وربط قوانينها بالتجربة والممارسة، وذلك حين وجّه تشومسكي نقده المباشر للبنويّين في نقطتين مهمّتين:

1. أنّ الملاحظات لا تمّدنا وحدها بالمعرفة العلميّة؛ لذلك يجب تجاوزها إلى غيرها إذا أردنا بناء نظرية علميّة، ثم ننزل الوقائع والملاحظات التي يمدّنا بها الواقع منزلتها اللائقة بها.

2. إدخال البُعد التفسيريّ ضمن حدود العلم اللسانيّ بعد أن كان الاتّجاه البنويّ مكتفيًا بالوصف، فلا بدّ للمعرفة العلميّة أن تكون قادرة على التنبؤ بظواهر مماثلة انطلاقًا من القواعد العامّة.

وأصبح الاهتمام متوجّهًا في البحث اللسانيّ التوليديّ إلى ما يحقّق وحدة اللغات البشريّة بعد أن كان البحث اللسانيّ قبلها متوجّهًا إلى خصائص اللغات المختلفة تبعًا لما تبدو عليه في ظاهرها من اختلافات في خصائصها الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والمعجميّة.

والتعرّف على طبيعة هذه (القدرة اللغوية) وكشف المعرفة لدى (المتكلم/السامع) المثالي.

وقد أصبح النموذج العلميّ الوظيفيّ متأسسًا على أنّ البنية تابعة للوظيفة، ليكون النموذج العلميّ الأمثل لتفسير اللغة من وجهة نظر الوظيفيين هو المصوغ على أساس تمثيل الخصائص الدلالية والتداولية في مستوى (البنية العميقة) وتمثيل الخصائص البنيوية في مستوى متأخر من مستويات الاشتقاق المتمثل في (البنية المكوّنة)، وأن يقع ربط بين البنيتين (أو المستويين) عن طريق نسق من القواعد تتخذ المعطيات في البنية العميقة عن الخصائص الدلالية والتداولية دخلًا لها لوصول إلى رصد وتفسير ذي كفاية متحققة لتمثيل العلاقة بين البنية والوظيفة (أو الخصائص البنيوية بالخصائص الدلالية والتداولية). فقد أصبح موضوع البحث اللسانيّ مع الوظيفيين هو (القدرة التواصلية) في مقابل (القدرة اللغوية) عند التوليديين. ويعدّ هذا قارقًا جوهريًا بين الاتجاهين، إذ إنّ (القدرة اللغوية) عند التوليديين تقتضي أنّ لدى (المتكلم/السامع) المثاليّ قدرتين؛ قدرة نحوية، وقدرة تداولية، ويقصر الاهتمام عندهم على القدرة النحوية وحدها. وأمّا القدرة اللغوية عند الوظيفيين فهي قدرة واحدة تجمع بين النحو والتداول، وسمّوها (القدرة التواصلية). فنلاحظ أنّ النموذج العلميّ اللسانيّ مع الوظيفيين أدخل الجوانب التداولية داخل النموذج التفسيريّ للألسنة البشرية لتكون مدخلًا لتفسير بنية اللغة. وهذا اختلافٌ بين الاتجاهين (التوليدي،

والوظيفي) في مستوى الفرضيات الكاشفة عن اشتغال جهاز اللغة البيولوجي لدى الإنسان؛ لأنّهما يشتركان في فرضيات واحدة عن مصدر اللغة -كما سبق-، ويتوخّيان بناء نموذج تفسيريّ يشابه نظام اشتغال اللغة في الذهن؛ ونظرًا للعائق الأخلاقيّ -كما يسمّيه تشومسكي- الذي يمنع من الكشف الاختباريّ كما يجري في الذهن ظلّ اللسانيّون يبحثون عن النموذج الأمثل في وصف اللغة وتفسيرها.

الهوامش

(1) انظر: يوسف تيبس، التصوّرات العلميّة للعالم: قضايا واتّجاهات في فلسفة العلم المعاصر، ص22-23.

(2) نحيل في هذا المصطلح العلمي إلى توماس كون في كتابه (بنية الثورات العلميّة) ونشير إلى تعدّد ترجماته، من ذلك: "النموذج العلمي"، و"النموذج الإرشادي"، ومن المترجمين من اختار تعريبه فاستعمل "برادايغم"، ونشير إليه هنا رغم غرابته لالتزامنا بالإشارة إلى تعدّد مقابلات المصطلح العربيّة.

(3) توماس كون، بنية الثورات العلميّة، ترجمة شوقي جلال، ص151.

(4) انظر: محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية: أقول اللسانيّات الكليّة، 41/1.

(5) انظر: مصطفى غلفان، اللسانيّات العربيّة الحديثة: دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص116-118.

(6) انظر: نعمان بوقرة، الدراسات اللسانيّة في المملكة

والتطوّر، 23. ومحمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليديّة، ص 87-92.

(15) فردينان دي وسوسير، دروس في الأسنّة العامّة، ترجمة: صالح القرمادي وزميله، ص 347.

(16) انظر: آلان شالمرز، نظريات العلم، ص 16، ترجمة: الحسين سحبان وفؤاد الصفا.

(17) محمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليديّة، ص 85-86.

(18) محمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليديّة، ص 120.

(19) دي وسوسير، دروس في الأسنّة العامّة، ترجمة: صالح القرمادي وزميله، ص 24.

(20) انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات، ص 17.

(21) انظر: دي وسوسير، دروس في الأسنّة العامّة، ترجمة: صالح القرمادي وزميله، ص 29 وما بعدها.

(22) إدوارد سابير، اللغة: مقدّمة في دراسة الكلام، ص 15-16، ترجمة: المنصف عاشور.

(23) انظر: تشومسكي، المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة: محمد فتيح، ص 83.

(24) انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات، ص 381-382.

(25) ندكر بأنّ اللسانيات التوليديّة مرّت بعدد من التطوّرات منذ انطلاقتها عام 1957م بصور كتاب تشومسكي (البنى التركيبيّة)، وليس من غايات هذا البحث استقصاء هذه التحوّلات أو رصدها، ولكن

العربية السعودية: دراسة وصفية تأصيلية في ضوء التلقّي العربي للمناهج اللسانية الحديثة، ص 28.

(7) انظر: برتراند راسل، النظرية العلميّة، ترجمة: عثمان نويه، ص 6.

(8) انظر: معايير العلمية، ص 11.

(9) انظر: السيّد نفادي، التقدّم العلميّ ومشكلاته، ص 21.

(10) انظر: يمني الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، ص 327.

(11) انظر: السيّد نفادي، التقدّم العلميّ ومشكلاته، ص 21-32. وتوماس كون، بنية الثورات العلميّة، ترجمة: شوقي جلال، ص 205-211. ومنى الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية: تقنيها وإمكانية حلها، ص 55-73.

(12) انظر: آلان شالمرز، نظريات العلم، ص 157-158.

(13) نعفي أنفسنا في هذا السياق عن التمسك بالتفرقة بين البنيوية الأوروبية والبنيوية الأمريكية؛ لأنّ الحديث عن البنيوية في تصورها العام لمفهوم الدراسة العلمية انطلاقاً من تصوراتها النظرية. ونحيل القارئ للتعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين البنيويتين إلى: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية: منهجيات واتجاهات، ص 67 وما بعدها.

(14) انظر: فردينان دي وسوسير، دروس في الأسنّة العامّة، ترجمة: صالح القرمادي وزميله، ص 21. وجفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق

نكتفي بإبراز التحوّل الإستمولوجي الذي وقع في علم اللسانيات مع ظهور الاتجاه التوليديّ.

(26) انطلاقاً من هذه الإشارة نلاحظ أن نشومسكي كان يساجل خصومه في حقول معرفية من خارج اللسانيات، مثل: (سكينر) و(بياجيه) وغيرهما؛ لأنهم يؤسسون نظرياتهم على المرجعيّات المعرفيّة نفسها التي قامت عليها اللسانيّات البنيويّة.

(27) انظر: محمد العمري، الأسس الإستمولوجيّة للنظرية اللسانية البنيويّة والتوليديّة، ص129.

(28) نظريّات العلم، آلان شالمرز، ترجمة: الحسين سحبان وفؤاد الصفا، ص18.

(29) قال أبو حامد الغزالي: «انتهى بي طول التشكّك إلى أن لم تسمح نفسي بتسليم الأمان في المحسوسات أيضاً، وأخذت تتسع للشكّ فيها وتقول: من أين الثقة بالمحسوسات، وأقواها حاسة البصر؟ وهي تنظر إلى الظلّ فتراه واقعاً غير متحرّك، وتحكم بنفي الحركة، ثم بالتجربة والمشاهدة بعد ساعة تعرف أنه متحرك، وأنه لم يتحرك دفعة واحدة بغتة، بل على التدريج ذرة ذرة حتى لم يكن له حالة وقوف». المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزّة والجلال، ص33. وقال شالمرز: «لدينا عناصر عديدة تشير إلى أنّ التجربة التي يعيشها ملاحظون ينظرون إلى شيء ما لا تحددها مجرد المعلومات التي يتمّ نقلها على شكل أشعة ضوئية تدخل الأعين، ولا تحددها الصور التي ترسم فوق الشبكية فقطز وإنّ ملاحظين عاديين يريان شيئاً واحداً من موقع واحد وفي شروط فيزيائية واحدة

لن يعيشا بالضرورة تجارب بصريّة متماثلة حتى ولو كانت الصور الواقعة على شبكتي كلّ منهما متماثلتين بالقوّة؛ فالملاحظان لا يريان -بمعنى ما- الشيء نفسه بالضرورة». نظريات العلم، ص35-36.

(30) آلان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة: الحسين سحبان وفؤاد الصفا، ص37.

(31) تشومسكي، البنى النحويّة، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، ص69.

(32) الاختلاف الرئيس في هذا السياق أنّ الأطفال -من وجهة النظر التشومسكيّة- يكتسبون اللغة ولا يتعلّمونها انطلاقاً من المحيط الذي يعيشون فيه-كما كان يرى السلوكيون-، يقول تشومسكي: «وتقوم اللغة البشريّة على خصيصة أوليّة يبدو أنّها نفسها معزولة أحياناً، وهي (اللانهائيّة المتمايزة) التي تتجلى في أنقى أشكالها في الأعداد الطبيعيّة، أي: 1، 2، 3 ... فالأطفال لا يتعلّمون هذه الخصيصة. أما إن لم تكن المبادئ الأساسيّة لهذه الخصيصة موجودة بشكل مسبق في الدماغ فلا يمكن لأيّ قدر من الأدلّة أن يوفّرها» آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة المزيّني، ص86.

(33) انظر: تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة المزيّني، ص85.

(34) انظر: ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، ص208. ومصطفى التوني، المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتّجاهات الحديثة في علم اللغة، ص61.

اشتراكها في مبادئ معينة تتمثل في وظيفة اللسان الطبيعي الأساسية والاهتمام بالمكوّن التداولي والانطلاق من خصائص الوظائف التداولية لتحليل البنية الصرفية والتركيبيّة؛ فقد جعلها ذلك تلتقي في التسمية بـ(الوظيفية)، فيمكن أن نقول إنّ في اللسانيّات وظيفيّات لا وظيفيّة. وكانت هذه الوظيفيّات توجد منذ ثلاثينيّات القرن الماضي وتسير في تطوّرها مع التطوّرات التي حدثت في اللسانيّات بشكل عامّ. ونلزم أنفسنا في هذا البحث بدراسة (الوظيفية) التي تنبّأها أحمد المتوكّل في مؤلّفاته التي تعدّ في إزاء اللسانيّات الصوريّة بحسب ما يظهره البحث بينها وبين تلك اللسانيّات من اختلاف في المنطلقات النظرية. ولمزيد من التوسّع في هذه الوظيفيّات انظر: يحيى بعبيش، نحو نظرية وظيفيّة للنحو العربيّ، ص 35-75.

(44) انظر: أحمد المتوكّل، اللسانيّات الوظيفيّة: مدخل نظريّ، ص 14-16.

(45) إذا أخذنا النحو الوظيفي الذي قدّمه (سيمون ديك) عام 1978م ثم واصل العمل فيه أحمد المتوكّل فإنّ في هذا الاتجاه تمييزاً بين مرحلتين رغم أنهما يشتركان في المبادئ النظرية نفسها: 1- نموذج الجملة ظهر 1978م. 2- نموذج النصّ ظهر 1989م.

(46) نلاحظ أنّ محافظة تشومسكي على مبادئه الكبرى منذ انطلاقة نظريته في منتصف خمسينيّات القرن الماضي لم قف عائناً أمام قدرة النظرية على تجاوز قصورها باحتواء التصورات المضادة التي طوّرت النظرية ودفعتها للتقدّم أكثر مما عرقلت

(35) انظر: محمد العمري، الأسس الإستمولوجيّة للنظرية اللسانية البنيويّة والتوليديّة، ص 221.

(36) انظر: محمد العمري، الأسس الإستمولوجيّة للنظرية اللسانية البنيويّة والتوليديّة، ص 220.

(37) للتوسّع في بيان هذا القصور نحيل القارئ إلى: مصطفى غلفان، اللسانيّات التوليديّة، 110/1 وما بعدها.

(38) تأسست اللسانيّات التوليديّة على إحياء عدد من التأمّلات والأفكار التقليديّة من ميادين مختلفة، كالفلسفة واللغة والفيزياء، بعد أن يعيد (تشومسكي) صياغتها ومناقشتها والاستدلال لها في ضوء ما يتيح له البحث العلميّ المعاصر، من ذلك حضور أفكار (أفلاطون)، و(ديكارت)، و(هامبولت) وغيرهم في كثير من مؤلّفات (تشومسكي).

(39) تشومسكي، آفاق جديدة في اللغة والذهن، ترجمة: حمزة المزيني، ص 89-90.

(40) يتلخّص مشكل أفلاطون في البحث عن تفسير لمفارقة محيرة في نظرية المعرفة، وملخصها: كيف يكون لدى الإنسان هذا القدر الكبير من المعرفة رغم محدودية تجربته؟

(41) انظر: تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة المزيني، ص 90-91.

(42) تشومسكي، آفاق في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة المزيني، ص 88.

(43) ندكر بأن مصطلح (الوظيفية) يحيل إلى عدد من المفاهيم التي تختلف فيما بينها نظرياً وزمانياً رغم

دولة غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،
السنة الجامعية 2005-2006م.

• **بوقرة، نعمان**

الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية: دراسة
وصفية تأصيلية في ضوء التلقي العربي للمناهج
اللسانية الحديثة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1،
2011م.

• **تشومسكي، نعوم**

1. آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة حمزة
المزيني، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2،
2015م.

2. البنى النحوية، ترجمة يؤيل يوسف عزيز، دار
الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987م.

3. اللسانيات التوليدية: من التفسير إلى ما وراء
التفسير، ترجمة محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد
المتحدة، بيروت، ط1، 2013م.

4. المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها،
ترجمة محمد فتوح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1،
1993م.

• **التوني، مصطفى**

المدخل السلوكي في دراسة اللغة في ضوء المدارس
والاتجاهات الحديثة في علم اللغة، حويلات كلية
الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1989م.

• **تيبس، يوسف**

التصورات العلمية للعالم: قضايا واتجاهات في فلسفة
العلم المعاصرة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر،

مسيرتها، وتبعاً لذلك تصعب المجازفة بالقطع بموقف
نهائي للنظرية تجاه الوظيفة والقصد، ولكن الإشارة هنا
لموقف تاريخي تجاوزته النظرية مع البرنامج الأدنيوي
حين أكدت أهمية الجانب القصدي في فهم اللغة
وتفسيرها. انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات
التوليدية، ص456. وتشومسكي، اللسانيات التوليدية:
من التفسير إلى ما وراء التفسير، ترجمة: محمد
الرحالي، ص18.

(47) سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، ص134.

(48) جعل (رومان جاكسون) للغة ست وظائف،
وجعل (هاليداي) للغة ثلاث وظائف. انظر: أحمد
المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية،
ص22.

(49) انظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في
اللسانيات الوظيفية، ص23.

(50) انظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في
اللسانيات الوظيفية، ص23.

(51) انظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في
اللسانيات الوظيفية، ص24-27.

المصادر والمراجع

• **الأوراغي، محمد**

الوسائط اللغوية: أقول اللسانيات الكلية، دار الأمان،
الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ومنشورات
الاختلاف، الرياض، ط2، 2013م.

• **بعطيش، يحيى**

نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه

والتوليدية، دار أسامة للنشر، ط1، عمّان، 2012م.

• الغزالي، أبو حامد

المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، دار كيرانيس للطباعة والنشر، الزيتونة، ط2، 2014م.

• غلفان، مصطفى

اللسانيات البنوية: منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013م.

• غلفان، مصطفى. والملاخ، محمد. وعلوي، إسماعيل

1. اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدني: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2010م.

2. اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني - عين الشق.

• كون، توماس

بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، منشورات عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر 1992م.

• ليونز، جون

نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985م.

• المتوكل، أحمد

1. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان ومنشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف، ط1،

ودار الروافد الثقافية، لبنان، ط1، 2014م.

• الخولي، يمني

1. فلسفة العلم في القرن العشرين، منشورات عالم المعرفة، الكويت، 2000م.

2. مشكلة العلوم الإنسانية: تقنياتها وإمكانية حلها، نيو بوك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط8، 2018م.

• دي سوسير، فردينان

دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجيبة، الدار العربية للكتاب.

• راسل، برتراند

النظرة العلمية، ترجمة عثمان نويه، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، ط1، 2008م.

• سابير، إدوارد

اللغة: مقدمة في دراسة الكلام، ترجمة المنصف عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1997م.

• سامسون، جفري

مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، 1417هـ.

• سيرل، جون

تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان، عدد 8-9، مارس 1979م.

• شالمرز، آلان

نظريات العلم، ترجمة الحسين سحبان وفؤاد الصفا، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء، 1991م.

• العمري، محمد محمد

الأسس الإبيستمولوجية للنظرية اللسانية البنوية

- الرباط، 2013م.
2. اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، بيروت، 2010م.
- **نفادي، السيد**
- التقدم العلمي ومشكلاته، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد 2، مجلد 29، أكتوبر- ديسمبر 2000م.
- **الهالي، محمد. وبيقي، حسن**
- معايير العلميّة، نصوص مختارة ومترجمة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2015م.

Evolution of the scientific and linguistic paradigm from structuralist, generative, and functionalist perspectives

Dr. Muaath Al-Dukhil,
*Assistant Professor of Linguistics,
 Department of Arabic Language and Literature,
 College of Arabic Language and Social Studies, Qassim
 University, Saudi Arabia.*

Abstract. the present research is aims to sort out the epistemological changes in the field of linguistics in the domain of the relationship between the phenomenon and the scientific theory that explains it. In order to achieve this goal, we looked at the developments concurred by the scientific and linguistic paradigm in the structuralist, generativist, and functionalist directions. The research has shown that the changes in the linguistic course in each perspective and has determined the departures of each perspective form a point of view of it's the nature of the object of study and the hypotheses set forward in order to treat the data therein. The research has shown that structuralist linguistics has different characteristics when seen from the European structuralist school and the American structuralist one to the extent that one might think structuralism has different scientific paradigms. However, we found that the difference in paradigm is the angle from which we see language. Do we see language as a natural phenomenon or social phenomenon different from any biological phenomena?

Generative linguistics, on the other hand, is a scientific revolution against the vision of science as the mere collection of data and its organization and linking of its laws to experience and practice. This paradigm puts data on secondary level of importance in science. Thus, generative linguistics gave away any link to language use and attributed facts to an ideal speaker, all in accordance with its theoretical background.

The scientific functionalist paradigm is built upon the principle that structure belongs to function. Thus, the object of study in linguistics in the functionalist paradigm is the communicative competence, which is opposed to linguistic competence in generative grammar. Consequently, the functionalist paradigm has introduced pragmatic explanation into linguistics in order to study the structure of language.

Key words: Linguistics, scientific paradigm, structural linguistics, generative linguistics, functional linguistics.